الأنظمة الاقتصادية وحل المشكلة الاقتصادية

أن مصطلح النظام الاقتصادي يتم تداوله كثيرا في مجال الاقتصاد، فيوجد فرق بين الاقتصاد كعلم والنظام الاقتصادي، فعلم الاقتصاد يدرس مختلف الظواهر الاقتصادية كما سبقت الإشارة في التعريفات الواردة سابقا، بينما الاقتصاد كنظام فهو يشير إلى الطريقة التي يتبعها المجتمع في تنظيم حياته الاقتصادية وحل مشاكله الاقتصادية (www.yel.org/vb/showthread.php

، فالنظام الاقتصادي بأنه ذلك التنظيم الذي يرضى به المجتمع لتوجيه نشاطه الاقتصادي بهدف اشباع حاجات أفراده، وتحديد الأسلوب الملائم لانتاج الموارد وتوزيعها عليهم تحقيقا لهذا الهدف (عبد العزيز ،2005، ص.4)، وعلى هذا الأساس فالنظام الاقتصادي هو مجموعة العلاقات الاقتصادية والقانونية والاجتماعية التي تحكم سير الحياة الاقتصادية في مجتمع مافي زمان بعينه. ويركز النظام الاقتصادي على مجموعة العلاقات والقواعد والأسس التي تحكم التفاعل والتأثير المتبادل بين الحاجات البشرية من جهة والموارد الطبيعية والبشرية والمعرفية والتقنية المتاحة من جهة أخرى (

www.arab-ency.com

). | وقد عرفت المجتمعات الانسانية في مراحل تطورها أنظمة اقتصادية عديدة، سنتعرف الى بعض منها في فيما يأتي:

1- النظام الاقتصادي الرأسمالي:

يعرف النظام الاقتصادي الرأسمالي بأنه نظام اقتصادي نظام اقتصادي يتميز بنمط من انتاج يرتكز على تقسيم المجتمع إلى طبقتين أساسيتين، طبقة مالكي وسائل الانتاج سواء كانت مكونة من أفراد أو شركات أو مؤسسات، الذين يشترون قوة العمل لتشغيل مشروعاتهم، و طبقة العمال المجبرة على بيع قوة عملها، لأن ليس لأفرادها وسائل الإنتاج و الرأس المال الذي يتيح لهم العمل لحسابهم الخاص (الكيالي،1990،ص .(789.

مبادئ النظام الرأسمالي:

يرتكز النظام الرأسمالي على المقومات التالية:

- **مبدأ الملكية الخاصة لوسائل الانتاج:**

يعترف القانون في الدول الرأسمالية بحق الفرد في تملك الأموال ملكية خاصة، سواء كانت هذه الأموال سلعا استهلاكية أو سلعا إنتاجية، و حق الملكية على الأموال يشمل مجموعة من الحقوق الفرعية تتمثل في حق الاستعمال وحق الاستغلال وحق التصرف، كما أنه يتضمن الاعتراف بحق الإرث كسبب من أسباب كسب الملكية، ولمن لا يعني الاعتراف للأفراد بحق الملكية أن تصبح كل الأموال الموجودة في المجتمع مملوكة للأفراد ملكية خاصة، فالدولة الرأسمالية تتملك جزءا من الثروة القومية تتمثل في المباني الحكومية، وأراضي الدولة، والمناجم، والغابات، والهياكل الأساسية للنشاط الاقتصادي كالطرق والمصارف والجسور، و يمكن للملكية الخاصة في الدول الرأسمالية أن تحاط ببعض القيود القانونية مراعاة لاعتبارات الصالح العام، كالقيود التي تمنع المالك من استخدام ماله على نحو يضر بمصلحة جيرانه أو رفاهية مجتمعه (طلبة، 2007، ص.43)؛

❖ **مبدأ حرية التعاقد والعمل :**

فالعمل من الناحية الحقوقية حر غير مقيد، غير أنه من الناحية الاقتصادية يرتبط شأنه كشأن أي سلعة- بقانون العرض والطلب، فكل عمل مباع يدفع أجرا عنه يحدده العقد القائم بين البائع لقوة العمل والشاري لها أيوب،1965، ص.57). فالاقتصاد الرأسمالي يقوم أساسا على وجود السوق التي تتم فيها مبادلة السلع والخدمات بين البائعين والمشترين على أساس المنافسة، دون تدخل من جانب الدولة بقصد الحد من قوى العرض والطلب أو توجيهها، فالقانون يكفل حرية التبادل وحرية التعاقد بالنسبة لكل الأموال الاقتصادية بما فيها عوامل الانتاج ومن بينها العمل، ويعبر العقد عن أسلوب الأفراد في تصريف شؤونهم الاقتصادية، و يمكن بالعقد أن تقوم إلى جانب الملكية الفردية نوع آخر من الملكية والتي تعرف بالملكية المشتركة والتي تسمح بتأسيس الشركات (طلبة، 2007،ص .44)؛

❖ **<u>مبدأ عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي :</u>**

المبدأ بسيط، إذا تمتع النشاط الأفراد بالحرية الاقتصادية كان العمل الحر للأسواق يتميز بالفاعلية التي تحقق المنفعة للجميع، فعليه في اطار النظام الاقتصادي الرأسمالي يجب أن تترك الأسواق تقوم بدورها الطبيعي، ولهذا فعلى الدولة ألا تتدخل في النشاط الاقتصادي، إلا في أضيق نطاق، كتنظيم الملكيات، وتقديم خدمات التعليم، والشرطة والقضاء، والدفاع عن سيادة الدولة من التهديدات الخارجية وغير ذلك من الأعمال العامة، فتدخل الدولة في الأسواق يهدد حدوث المنافسة الكاملة، وعليه فأقصى ما يمكنها

تحقيقه وفق الأيديولوجية الرأسمالية هو تساعد أصحاب المشاريع وتذلل لهم العقبات، وتوفر الأمن داخل البلاد وتحمي حدودها الخارجية ما يهيئ المناخ اللازم لقيام العمليات الاقتصادية داخل الأسواق

❖ **مبدأ المنافسة الحرة :**

المنافسة من أهم خصائص النظام الرأسمالي، حيث تعتبر من العوامل التي تعمل على زيادة الكفاءة الاقتصادية والإنتاجية، فتضمن هذه المنافسة بتخفيض التكلفة إلى أقل حد ممكن، وحالة المنافسة الكاملة تحقق أعلى فاعلية للأسواق وهذا يؤدي بدوره إلى تحقيق الرفاه الاقتصادي، وهذا طبقا للمبادئ الرأسمالية؛

❖ **مبدأ حافز الربح لمالك وسائل الانتاج:**

الرأسمالي مالك وسائل الانتاج هو الذي يقوم بجمع عوامل الانتاج واستغلالها في اطار مشروعه الرأسمالي، وهو بذلك يمثل الشخص الأساسي و الهام في العمليات المكونة للنشاط الاقتصادي الرأسمالي أيوب ،1967، ص.57)، فيعد حافز الربح هو الدافع الأساسي للنشاط الذي يقوم به وهو المحرك الرئيسي لأي قرار يتخذه المنتجون، وبما أن الربح هو الفرق بين الإيرادات والتكاليف، فإن أصحاب وسائل الانتاج في النظام الاقتصادي الرأسمالي يقومون بالاستغلال الأمثل لعوامل الانتاج من أجل تحقيق أقصى أرباح ممكنة؛

❖ **مبدأ سيادة المستهلك:**

لما كان المنتج يسعى إلى تحقيق أقصى ربح، فإن رغبات المستهلكين هي التي تحدد مجالات الإنتاج التي فيها ربح أكبر، ولذلك حين تزداد رغبات المستهلكين في منتج معين يزداد طلبهم عليها وبالتالي يتجه المنتجون إلى إنتاج هذا المنتج ليربحوا أكثر، إذا فرغبات المستهلكين هي التي تقرر ما يجب انتاجه، هذا ما يعرف بسيادة المستهلك، إن كمية إنتاج سلعة معينة تتحدد حسب درجة رغبة المستهلك فيها؛

❖ **مبدأ جهاز الثمن كالية للتأثير في النشاط الاقتصادي :**

توجد رغبات للمستهلكين في سلع معينة، هذه الرغبات تسمى بقوى الطلب، وتوجد رغبات للمنتجين في عرض منتجاتهم وبيعها لتحقيق أقصى ربح ممكن، ويسمى ذلك بقوى العرض، فنتيجة التفاعل بين قوى الطلب وقوى العرض تتحدد الأسعار وتتجدد كمية كل منتج في السوق. 2-1

مزايا النظام الرأسمالي:

تضمن النظام الاقتصادي الرأسمالي مجموعة من الأسس والخصائص تتوافق مع الطبيعة الانسانية للأفراد، كالملكية الفردية والحرية الاقتصادية وحافز الربح، وعلى هذا الأساس يمكن اجمال بعض الجوانب الايجابية لهذا النظام فيمايلي: (طلبة،2007،ص .52)

• تطور العملية الإنتاجية وحدوث طفرة في الإنتاج:

لقد كانت الثورة الصناعية وما نتج عنها من تطور الأساليب الانتاج من أسباب ظهور النظام الرأسمالي، وتحسين كبير في تنظيم العملية الانتاجية، فلقد حقق هذا النظام طفرة انتاجية كما ونوعا؛ • تحسين مستوى المعيشة نسبيا:

لقد نتج عن التطور الكبير في وسائل الانتاج والعملية الانتاجية، وظهور سلع وخدمات جديدة ارتفاع في مستوى المعيشة، بالرغم من التفاوت الملحوظ بين طبقتي المجتمع؛ • كفاءة استغلال الموارد الاقتصادية:

على اعتبار أن الهدف من أي نشاط اقتصادي في اطار النظام الرأسمالي هو تحقيق الأرباح، فإن ذلك لا يمكن تحقيقه إلا من خلال الاستغلال الأقصى لعوامل الانتاج المختلفة وبأفضل طريقة ممكنة تكفل انخفاض التكاليف من أجل تحقيق أكبر الأرباح.

عيوب النظام الرأسمالي:

على الرغم مما يتضمنه النظام الرأسمالي من مجموعة من الأسس والخصائص التي تبدو في ظاهرها صالحة ومغرية للأفراد، كالملكية الفردية والحرية الاقتصادية وحافز الربح فإن له مساوي عديدة أهمها: (الأنصاري 2008، 2009، ص ص .23-25)

• استفحال ظاهرة الاحتكار:

يقصد بالاحتكار انفراد مشروع من المشروعات بعمل إنتاج معين يقوم به، بحيث لا يستطيع مشروع آخر منافسته فيه، ويترتب على ذلك أن المحتكر يستطيع السيطرة على السوق من حيث تحديد الأسعار والكميات، ويتعطل جهاز الثمن ويفقد فاعليته في توزيع وتخصيص الموارد بشكل يحقق الكفاءة ومن مساوئ الاحتكار أن المحتكر يلجأ إلى تحديد حجم الإنتاج، وحرمان السوق من السلعة لرفع أسعارها وتحقيق أرباحه الاحتكارية، ورغم أن في إمكان المصانع والمزارع أن تنتج المزيد وبأسعار منخفضة، إلا أن المحتكرين يفضلون بقاء آلاتهم عاطلة ومزارعهم يابسة حتى يقل المعروض من السلعة وترتفع أسعارها، وهكذا يؤدي الاحتكار إلى سوء استخدام للموارد الاقتصادية، و إلى استغلال المستهلكين من طرف أصحاب رؤوس الأموال؛

• سوء توزيع الدخل والثروة:

يرتكز النظام الرأسمالي على عدد من الدعائم أهمها الملكية الخاصة لعناصر الإنتاج، ونظرا لندرة عناصر الإنتاج بالنسبة لعدد السكان في كل دولة، فإنه من المشاهد أن تتركز عناصر الإنتاج في أيدي قة قليلة من المجتمع، ويبقى جمهور المجتمع من الطبقة العاملة الكادحة، وهكذا يربح أصحاب رؤوس الأموال من عناصر

إنتاجهم مباشرة، كما هو الحال بالنسبة لأصحاب الأراضي مثلا الذين يحصلون الريع أو الإيجار، أما العمال الذين لا يملكون ناصر الإنتاج، فإنهم يحصلون على دخلهم مقابل المجهود الذي يبذلونه، ومن الطبيعي إزاء هذا الوضع أن يزداد أصحاب رؤوس الأموال ثراء نتيجة لارتفاع دخولهم ومن ثم يمكنهم ادخار جزء من هذا الدخل، وإعادة استثمار مما يؤدي إلى زيادة ملكية عناصر الإنتاج وتراكمها في أيدي عدد قليل من الأفراد، وعلى الجهة الأخرى تظل الطبقة العاملة في مستوى معيشي منخفض، لأن العامل الذي يحصل على دخل منخفض لا يتمكن من الادخار، ومن ثم لا يملك عناصر الإنتاج، ما يؤدي إلى زيادة حدة التفاوت الطبقي؛

- انتشار البطالة وتكرر الأزمات والتقلبات الاقتصادية:

لقد ساد الاعتقاد أن جهاز الثمن في إطار من الحرية الاقتصادية، كفيل بتحقيق الاستخدام الأمثل والكامل للموارد، إلا أن السير الطبيعي للنظام الرأسمالي أدى إلى ظهور البطالة، ودخول الاقتصاد في أزمات دورية متلاحقة، فمع توسع النشاط الاقتصادي في النظام الرأسمالي تزداد أرباح المنتجين، مما يؤدي إلى استخدام الأرباح في توسيع وزيادة الطاقة الإنتاجية، من معدات ومصانع وآلات بزيادة هائلة إلا أن هذه الزيادة في الطاقة الإنتاجية لا يقابلها عادة ولا يصاحبها زيادة مماثلة في دخول العمال، ومن ثم لا تزداد قدرة العمال الشرائية بالقدر الكافي لاستيعاب الزيادة في الطاقة الإنتاجية، مما يحدث تكدس للمنتجات، ومن ثم يتجه أصحاب العمل إلى تخفيض حجم الإنتاج عن طريق الاستغناء عن أعداد من القوة العاملة، وبالتالي تظهر البطالة، وهكذا البطالة تؤدي إلى زيادة الأزمة وتفاقمها. ومن أسباب الأزمات في النظام الرأسمالي أيضا أن المنتجين لا يمكن أن يتوقعوا بدقة عالية طلب المستهلكين في الأجل الطويل، وخصوصا في ظل حدوث تغيرات سياسية واجتماعية متلاحقة، ويترتب على ذلك أن الطلب الفعلي على سلعة معينة قد يزيد وقد ينقص عما كان يتوقعه المنظمون، مما يؤدي إلى اختلال التوازن بين الإنتاج والاستهلاك، فالتقلبات الاقتصادية بين الرواج والكساد، هي في الواقع سمة من سمات النظام الرأسمالي، ففي فترة يزداد حجم النشاط الاقتصادي ويحدث رواج وانتعاش، وفي فترة أخرى يقل حجم النشاط الاقتصادي ويحدث كساد وركود؛

- الحرية الوهمية:

الحرية التي افترضها أنصار المذهب الرأسمالي ليست مطلقة، إذ لا تتمتع بها سوى فئة محدودة من الأفراد هي فئة ملاك عناصر الإنتاج، فحرية العمل على سبيل المثال، لا يتمتع بها العامل الأجير الذي غالبا ما يعجز عن إيجاد العمل الذي يرغب فيه، وذلك بسبب اشتداد المنافسة بين الطبقة المعاملة التي تكون غالبية المجتمع، مما يجبرهم على قبول أجور منخفضة، حتى لا يتعرضوا للبطالة والتشرد. وكذلك الحال بالنسبة لحرية الاستهلاك فليست مطلقة أيضا، وإنما يحد منها الدخل الذي يحصل عليه كل فرد في المجتمع، ويترتب على ذلك أن طبقة العمال التي تحصل على دخل منخفض لا تستطيع اشباع حاجاتها.

مواجهة المشكلة الاقتصادية في ظل النظام الرأسمالي:

ان جهاز الثمن في النظام الرأسمالي يتكفل بتنظيم النشاط الاقتصادي وبتوجيه الأفراد نحو فرص الربح الموجودة، فهو أداة فعالة لايجاد التوازن بين الإنتاج والاستهلاك، فارتفاع الأثمان يؤدي الى زيادة أرباح أصحاب رؤوس الأموال، الأمر الذي يدفعهم إلى التوسع في العملية الانتاجية، فتزداد الكمية المعروضة من السلع والخدمات ما ينتج عنه انخفاض أثمانها، كما أن الأثمان هي التي تحدد كيفية توزيع عوامل الانتاج على القطاعات الانتاجية تبعا لرغبات المستهلكين، فازدياد الطلب على السلع يؤدي الى ارتفاع اسعارها، والعكس يؤدي بالنتيجة إلى انخفاض أرباح منتجيها وانكماش انتاجها أو توقفه، كما ينذر ارتفاع الأثمان بالندرة النسبية للسلعة ما يؤدي إلى انخفاض الكميات المستهلكة، فدور الثمن في تحديد الاستهلاك لا يقل عن دوره في تنظيم الانتاج، فالطلب الكلي ينخفض بارتفاع الأثمان ويرتفع بإنخفاضها، كما أن الأثمان تؤدي الى تحويل عوامل الانتاج من الصناعات التي انخفضت أثمان منتجاتها إلى الصناعات التي ارتفعت أثمان منتجاتها، وعلى هذا النحو يتم توجيه الموارد الاقتصادية حسب تفضيلات الأفراد تطبيقا لمبدأ سيادة المستهلك (طلبة، 2007، ص ص .48-49). وبناءا عليه، فإنه في ظل مبادئ النظام الرأسمالي التي تم الاشارة اليها سابقا، فجهاز الثمن الذي يعبر عن تلك الحركات التلقائية والطبيعية للأثمان الناتجة عن تفاعل قوى العرض والطلب في السوق، كفيل لمواجهة المشكلة الاقتصادية وتوجيه النشاط الإقتصادي

2- النظام الاقتصادي الاشتراكي

الاشتراكية اصطلاح واسع المعنى وفق اختلاف المذاهب العديدة المنضوية تحت لواء النظام الاشتراكي كمادرس و مذاهب مختلفة، والقاسم المشترك بين هذه التيارات رغم تباين اتجاهاتها و اختلاف نزعاتها هو مناهضتها للمذهب الفردي الحر الذي كرسته الرأسمالية، وتجمع على إحلال النظرية الجماعية محل النظرية الفردية، وضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، مع تباين وجهات النظر حول حدود هذا التدخل بين مؤيد لمجرد التدخل لتحسين أوضاع الطبقة العمالية، ومناصر لفكرة إلغاء الملكية الفردية تماما بكل صورها وإحلال الدولة محل الفرد وحافز المصلحة العامة محل حافز الربح، فالنظام الاشتراكي نظام تمتلك فيه الدولة عوامل الانتاج كالأراضي والآلات والمصانع، وتتخذ جميع القرارات الاقتصادية من خلال جهاز التخطيط المركزي (بويلي، 2014 2015 ، ص ص . 354،356

مبادئ النظام الاشتراكي:

يقوم الفكر الاشتراكي أساسا على فكرة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، لتحقيق ما قد يعجز الأفراد عن القيام به، وللحد من الآثار المترتبة عن التراكم الرأسمالي تزايد وتركز الثروة في أيدى مجموعة قليلة من الأفراد، ولايجاد فرص أكثر لتشغيل العمال مع السعي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والحد من التقلبات التي يمكن أن تنتابه، ويكمن تلخيص أهم المبادئ التي قام عليها النظام الاقتصادي الاشتراكي في النقاط التالية:

- ❖ مبدأ الملكية الجماعية لوسائل الانتاج:

يقوم النظام الاشتراكي على الملكية الجماعية لوسائل الانتاج على عكس النظام الرأسمالي الذي يقوم على الملكية الفردية، فالملكية الفردية في النظام الاشتراكي تكاد تنحصر في أشياء بسيطة كالسلع الاستهلاكية، فالفرد لا يحق له امتلاك وسائل الانتاج والموارد الاقتصادية التي تترتب عليها عمليات انتاجية، فملكية وسائل الانتاج تكون لجميع الأفراد معا تديرها الحكومة ليتسنى لها بتحديد السلع التي يجب انتاجها وتوزيعها بين الأفراد، وتأخذ الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج إحدى صورتين، إما ملكية الدولة وهي الأكثر شيوعا في التطبيقات الاشتراكية، أو الجمعيات التعاونية حيث تنشأ جمعيات تعاونية الملك الأراضي الزراعية، أو الصناعات الصغيرة، فمثلا تكون هناك جمعيات تضم كل واحدة منها مجموعة من الفلاحين لتملك مساحة من الأراضي الزراعية (kenanaonline.com)

. و يؤدي إلغاء الملكية الفردية إلى تقريب الفوارق بين الطبقات و اختفاء طبقة الرأسماليين، وفي هذا النظام يتقاض الفرد أجره نظير ما يقدمه من الجهد، و يصبح الجهد المبذول في الإنتاج هو أساس التفرقة في مستوى المعيشة بين الأفراد، وتختفي بذلك الطبقة التي تحصل على دخل دون أن تساهم في الإنتاج بالعمل (طلبة،2007،ص ص.6766)؛

❖ **مبدأ الأيديولوجيا:**

تمثل الايديولوجيا الاشتراكية رد فعل للايديولوجيا الرأسمالية، وذلك بالنسبة لعناصرها المتعددة فتلك الأيديولوجيا بدأت مثالية عند "سان سيمون" و "فورييه"، ثم أصبحت علمية ومادية "ماركس"، فمنهج "ماركس" يقوم على النظرية الديالكتيكية أي الجدلية للكون، وللعلاقة بين الإنسان والطبيعة في سعيه المستمر لتحويلها والتحكم فيها والسيطرة عليها، وكل الظواهر طبيعية كانت أو اجتماعية توجد في حركة مستمرة وتحول لا يتوقف، وعليه لا يوجد شيء نهائي وثابت كما هو مقرر لدى النظام الطبيعي وقوانينه، فتصارع الأضداد والمتناقضات الداخلية في الشيء تجعله ديناميكيا ينتج شيئا جديدا يحمل خصائص جديدة، وعليه تقوم الأيديولوجية الاشتراكية على فكرة الجماعية في مواجهة الفلسفة الفردية وتحل فكرة الرشادة الاجتماعية محل الرشادة الفردية (بويلي، 2014-2015، ص ص .359358).

❖ <u>مبدأ اشباع الحاجات الجماعية الهدف الرئيسي من العملية الانتاجية والغاء حافز الربح:</u>

يسعى الأفراد داخل النظام الاشتراكي إلى العمل على إزالة كل الفوارق الطبقية التي سادت المجتمع الرأسمالي، و ذلك عبر إلغاء نظام حافز الربح، فلا يصبح الهدف من النشاط الاقتصادي هو تحقيق الربح، لأن الربح عندهم وسيلة من وسائل سوء الاستغلال يؤدي إلى سوء التوزيع في الدخل والثروة، وبالتالي يحل محل الربح كحافز اقتصادي الشعور القومي والوطني، والإحساس بالمسؤولية والمشاركة في إشباع حاجات المجتمع، و نظير عدم وجود الربح يقوم النظام الاشتراكي بتغطية حاجات المجتمع مجانا فالتعليم مجاني ورعاية الصحة مجانية والترفيه مجاني وهكذا، ويتلخص الدافع الروحي في هذا النظام في الوصول إلى إشباع كل الحاجات

المادية و المعنوية العامة لكل الأفراد بطريقة جماعية تكفل العدالة و المساواة في إنتاج و توزيع الثروة، و ذلك من خلال تعميم ملكية وسائل الإنتاج و منع تملكها الشخصي (أيوب،1965،ص .59)؛

❖ مبدأ التخطيط المركزي للاقتصاد القومي:

إن توفر المبادئ السابقة نظريا وعمليا في المجتمع المتبني للنظام الاشتراكي، وباعتبار الدولة ممثلة للمجتمع وهي تملك وسائل الإنتاج وتحدد أولويات العملية الإنتاجية لتحقيق الهدف المعلن وهو إشباع الحاجات الجماعية لغالبية أفراد المجتمع، فإن هذه المعطيات تضع على عاتقها تنظيم العمليات الاقتصادية المختلفة الخاصة بالإنتاج والتوزيع من خلال التخطيط المركزي الأمر الملزم، فالدولة وبصفتها مالك وسائل الإنتاج تهدف إلى تحقيق تغير مستمر في هيكل الاقتصاد القومي، من خلال وضع خطة قومية مركزية شاملة تحدد أهداف الاستهلاك والإنتاج، وتحدد توزيع الموارد الإنتاجية وتحدد القطاعات التي تتولى الإنتاج، كما تضبط كيفية التوزيع للناتج بما يضمن تحقيق الإشباع الفعلي اللحاجات، هذه الضوابط والآليات تجعل من الخطة الاقتصادية في ظل النظام الاشتراكي ليست خطة تنبؤ بالمعنى المتعارف عليه للاصطلاح في مجال تقرير السياسة الاقتصادية في الاقتصاديات الرأسمالية، لكنها خطة ملزمة لكل الهيئات والقطاعات بما يضمن الرشادة الاقتصادية في المجتمع (بويلي، 2014-2015، ص. 361).

مزايا النظام الاشتراكي:

يؤكد الواقع أن النظام الاقتصادي الاشتراكي عدة مزايا لا يمكن انكارها (طلبة،2007، ص.71):

• التوزيع المتكافئ للسلطة بين الأفراد، حيث يغيب في ظل النظام الاشتراكي مفهوم الشخص الطبيعي أو المعنوي أو ذو الثروة، ومن تم تغيب عنه السلطة، حيث عادة ما تقترن السلطة بالثروة، وعلى هذا الأساس تصبح الدولة الوحيدة صاحبت السلطة؛

• التوزيع المتكافئ للدخل؛

• الاختفاء النسبي للأزمات الاقتصادية الدورية في ظل الاقتصاد الموجه؛

• غياب ظاهرة الاحتكار في الأسواق وما يرتبط بها من آثار سلبية.

عيوب النظام الاشتراكي

إذا كان الهدف من النظام الاشتراكي تنمية الاقتصاد القومي ونشر العدالة في توزيع الدخول بين الأفراد وتحقيق الاستقرار في الاقتصاد القومي، فإن هذه السمات الأساسية للنظام الاقتصادي الاشتراكي وآليات عمله انصرفت في أغلبها إلى الجانب النظري، لأن التطبيق الفعلي للمبادئ الاشتراكية خالف في أغلب الأحيان ما تم التنظير له، أو اشتمل على تناقضات عدة من حيث الفكرة والتطبيق، وعليه يمكن إجمال أهم عيوب هذا النظام والانتقادات الموجهة له فيما يلي :

(kantakji.com/media/175155/ektsad1.pdf)

• أنه على الرغم من أن النظام الاشتراكي كان يعتمد على مجموعة من الحوافز المادية والمعنوية التي تشجع العمال على الإنتاج، إلا أن هذه الحوافز لا ترقى في قوتها إلى درجة حافز الربح في النظام الرأسمالي، ومن تم فقد أدى هذا إلى وجود نوع من التراخي من جانب بعض المسؤولين أو المشرفين على حسن إدارة المشروعات؛

أنه على الرغم من وجود قوة الردع لمعاقبة المهملين إلى جانب الحوافز لتشجيع الأداء، إلا أن هذه القوة أيضالم تبلغ في درجتها ما يمكن أن يتعرض له المنتج الفرد في النظام الرأسمالي من خسائر قد تؤدي بكل ما يملك؛

• كذلك فإن النظام الاشتراكي وبما يتمتع به من مركزية كانت تتجمع فيه سلطة اتخاذ القرارات في أيدي مجموعة قليلة من المخططين، ولذلك فالقرارات الخاطئة التي أصدرتها مثل هذه السلطات كان لها آثار سلبية على المجتمع ككل، في حين أن النظام الرأسمالي نجد أن اتخاذ أي منتج لقرار خاطئ لن يكون له نفس حجم الآثار السلبية من حيث شمولها، كما أن المنتج وحده سيتحمل نتيجة قراره؛

• ومن أهم الانتقادات التي وجهت للنظام الاشتراكي هي تلك التعقيدات الروتينية التي تواجه أفراد المجتمع ككل، حيث أن الدولة تقوم سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بإدارة المشروعات المختلفة في المجتمع ومراقبتها، وهذا من شأنه أن يتطلب وجود جهاز اداري ضخم وفعال، ووجود نظام للمراقبة الدقيقة والمتابعة المستمرة، وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج من ناحية، والى تعطيل الكثير من الاجراءات من ناحية أخرى.

مواجهة المشكلة الاقتصادية في ظل النظام الاشتراكي:

إن جهاز التخطيط المركزي في النظام الاشتراكي يتكفل بتنظيم الحياة الاقتصادية، وبتوزيع موارد الانتاج على القطاعات المختلفة طبقا لخطة عامة تضعها السلطة المركزية، وتلتزم كافة الوحدات الانتاجية بتنفيذها، ويساعد السلطة المركزية في وضع الخطة العامة عدد من الادارات تختص كل ادارة منها بدراسة مشكلة معينة واقتراح ما تراه في شأنها من قرارات، وتتولى السلطة المركزية بدراسة اقتراحات الادارات المختلفة والتوفيق بينها بالتضحية ببعض الحاجات لاشباع أخرى حسب مدى توفر الموارد وما هو مناسب للمصلحة الجماعية، فجهاز التخطيط يضع الخطة التي تحدد معدلات الانتاج كما ونوعا، على نحو تفصيلي يبين لكل وحدة من الوحدات الانتاجية نصيبها من الانتاج الكلي وما يلزم لتحقيق هذا الانتاج من عوامل الإنتاج،، ولا تستهدف خطة الانتاج تحقيق الربح وانما المصلحة العامة، كما تحدد الخطة الموضعة من طرف الجهاز المركزي معدلات الاستهلاك وهيكله، فالانتاج في النظام الاشتراكي لا يتم طبقا للطلب المتوقع على السلع والخدمات، وإنما تبعا لما وضعته الخطة المركزية وان كان لزاما علها تحديد ما يجب استهلاكه وترتيب

أولويات الحاجات، وجهاز الثمن يحدد كذلك في اطار الخطة الاقتصادية العامة، ويتم التوازن بين العرض والطلب عن طريق الخطة كذلك وتوزيع قدر من القدرة الشرائية على العمال بقدر يتناسب مع مقدار الانتاج طلبة، 2007، ص ص 68-69).

النظام الاقتصادي الاسلامي

أن النظام الاقتصادي الاسلامي هو مجموعة الأصول العامة الاقتصادية المستخرجة من القرآن والسنة والتي تلائم البيئة المحيطة بنا والعصر الذي نعيش فيه، باعتبار أن الاسلام صالح لكل زمان ومكان (الرماني ،العدد 199، 175،ص .13).

مبادئ النظام الاسلامي:

يرتكز النظام الاقتصادي الاسلامي على مجموعة من المبادئ تجعل منه نظاما متميزا عن غيره في طبيعته ووسائله وأهدافه، وفيما يلي نعرض بشكل موجز أهمها:

❖ **مبدأ العقيدة:**

ان النظام الاسلامي نابع من العقيدة الاسلامية التي تجعل من الايمان بالله وتقواه عملا من عوامل الإنتاج، ولا يمكن أن يقوم على توجيه لا يتفق مع العقيدة التي تحكمه، فيجمعهما ارتباط من نوع التبعية ولا يحل له الخروج عنها، وتكون نتائج هذا النظام منسجمة مع توجهات العقيدة الاسلامية ومكيفة بها الرماني، العدد1996، 175، ص.21). ويندرج ضمن هذا المبدأ مجموعة من الأسس العقائدية فالأساس الأول يتعلق بالاستخلاف، فالانسان بوجه عام مستخلف من الله في هذه الأرض لعمارتها واستثمار خيراتها، والأساس الثاني التسخير ذلك أن الأرض زما فيها مسخرة للانسان ليتمكن من تحقيق الاستخلاف، والأساس الثالث الانتفاع فتسخير الأرض واستخلافها يقتضيان انتفاع الانسان بما يوجد من موارد، والأساس الرابع الوسائلية فالنشاط الاقتصادي انتاجا واستهلاكا واستثمارا ليس غاية وانما وسيلة العبادة الله والحفاظ على الدين، والأساس الخامس العمومية العمومية فاستخلاف الأرض والانتفاع بمواردها

لا يختص الله بها الله فريقا من الناس دون غيره، والأساس السادس المكانة ذلك أن ما يقتنيه الانسان نتيجة لكسبه من المال لا يعطي لصاحبه امتيازا خاصا، كما لا يلحق به فقدان المال أو الفقر عضاضة، أما الأساس السابع المسؤولية فيتحمل كل انسان نتيجة عمله ونشاطه وهو المسؤول عنه مسؤولية دنيوية ومسؤولية أخروية (الرماني العدد1996، 175، ص ص .26-28)؛

❖ **مبدأ الأخلاق:**

لا تنفصل النظرية الاسلامية في الاقتصاد عن الجانب الأخلاقي سواء من حيث الوسائل والنظريات أو من حيث المقاصد والأهداف، ولهذا فإن تدعيم المبادئ الأخلاقية يعتبر من أهم المقاصد الشرعية المعترف بها (صالح، 1985، ص.51)؛

❖ **مبدأ الثواب والعقاب :**

ان المسلم يستهدف من أعماله الاقتصادية وغيرها نيل أكبر قدر ممكن من الثواب في الآخرة الذي يتحقق عن طريق السير على منهج الله تعالى وطبقا لشريعته (شوقي، 1983،ص .56)؛

❖ **مبدأ الحلال والحرام:**

تتدخل قاعدة الحلال والحرام في المنع والاباحة وفي توجيه النشاط الاقتصادي، لأن قاعدة الحلال والحرام تضع في اعتبارها مصلحة المجتمع الاسلامي (النجار ،1985،ص17).

مواجهة المشكلة الاقتصادية في ظل النظام الاسلامي

إن المشكلة التي جاء الاقتصاد الغربي لعلاجها تتلخص عندهم في مشكلة الندرة، والتي يقصدون بها أن الموارد المتاحة أقل من الحاجات المطلوبة، ولكن الاقتصاد الإسلامي باعتباره جزءا من نظرة الإسلام الشاملة فلا يعترف بهذه المشكلة كما يقررها الفكر الغربي، وإنما تنبع المشكلة الاقتصادية في نظر الإسلام لا من ندرة الموارد ولكن من سوء توزيعها، فالله تعالى قد خلق الأرض وقدر فيها أقواتها وهي كافية لكل من دب عليها طيلة حياته، وبعبارة أخرى فإن المشكلة الاقتصادية تنشأ حين يتخلى الناس عن السير في هذه الأرزاق وفق ما أمرهم به الرزاق، فحينئذ ينشأ الاختلال وتبدأ المشكلات التي لا علاج الها إلا بالعودة لمنهج الإسلام القويم (rahmah.vs120080.hl-users.com).

النظام الاقتصادي المختلط

النظام الاقتصادي المختلط هو النظام الاقتصادي الذي يجمع بين سمات عدة أنظمة اقتصادية أي سمات نظامين أو أكثر، ولم تتحدد في إطاره سمات محددة تجعل منه نظاما اقتصاديا معينا بصفاته النقية (الأصلية)، سواء في جوانبه النظرية أو في جوانبه التطبيقية أو في الإثنين معا، وبالشكل الذي يتم فيه اعتباره نظاما اقتصاديا مختلطا (babymalaza.blogspot.com).

مبادئ النظام المختلط:

ان النظام الاقتصادي المختلط هو النظام الذي تحقق واقعيا في كل الأنظمة الاقتصادية المتبعة في دول العالم بشقيه الاشتراكي والرأسمالي، باعتباره النظام الذي يجمع بين سمات الأنظمة المختلفة ويكمن تلخيص أهم المبادئ التي قام عليها في النقاط التالية: (babymalaza.blogspot.com)

• أهمية وجود الملكية العامة للدولة والمشروعات العامة، وكذلك وجود الملكية الخاصة والمشروعات الخاصة في عمل الاقتصاد وأداء نشاطه؛

• وجود قدر من التخطيط أو التوجيه الحكومي للنشاطات الاقتصادية بمدى معين، مع الاعتماد وبحدود معينة على السوق والحرية في القيام بالنشاطات الاقتصادية رغم الاختلاف في مدى كل منهما؛

• من أهداف النظام الاقتصادي المختلط تحقيق المصلحة الخاصة، التي تسعى المشروعات الخاصة نحو الوصول إليها ولكن تحت مراقبة الدولة، وذلك بتنظيم عملها بسن القوانين والأنظمة وتشجيعها وتحفيزها بالمعونات والمنح من أجل أداء دورها الاقتصادي، وكذلك تحقيق المصلحة العامة التي تسعى الدولة للوصول إليها من خلال إدارتها للمشروعات العامة في عمل الاقتصاد، رغم اختلاف المدى الذي يتم فيه تحقيق المصلحتين، وهذا غالبا ينتج صراعا بين أصحاب المشاريع الخاصة والحكومة، لأنهم لا يفضلون التدخل الحكومي، وهذا يعتبر سمة أساسية من سمات النظام الاقتصادي المختلط؛

. القيام بالدور المهم في توفير البنية التحتية للاقتصاد، والتي لا تستطيع النشاطات الخاصة القيام بها رغم أهميتها كمشروعات الماء والكهرباء والطرق والجسور ووسائل النقل العام وغيرها، إضافة إلى توفير الخدمات العامة التي تؤمن الدفاع الخارجي وتضمن الأمن الداخلي وتحقيق العدالة؛

• من مبادئ النظام الاقتصادي المختلط المحافظة على حقوق العمال وتوفير العمل ورعاية العاطلين والعجزة، وذلك بتدخل الدولة في تحسين الظروف العملية تسقيف الحد الأدنى للأجور، والتقليل من ساعات العمل، والحد من استغلال العامل، وممارسة الطرد الكيفي، وتوفير التأمين والضمان الاجتماعي للعاطلين عن العمل، والتعويض عن إصابات العمل، والتأمين الاجتماعي وغير ذلك؛

• قيام النظام الاقتصادي المختلط ومن خلال الدولة بتوفير الحرية للمستهلك، بحيث يتم الإنتاج طبقا الرغباته وتفضيلاته، وتوفير الإعانات للمستهلكين غير القادرين على تلبية حاجاتهم الأساسية، وما إلى ذلك، كما يحافظ النظام على حقوق المنتج، من حقوق الملكية وتوفير القوانين لعمل آلية السوق وجهاز الأسعار وحرية التعاقد وغيرها .

مواجهة المشكلة الاقتصادية في ظل النظام المختلط

على اعتبار أن هذا النظام في مبادئه يجمع بين النظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي، فإن نظرته اتجاه حل المشكلة الاقتصادية تكمن في الجمع بين جهاز التخطيط المركزي على أساس تدخل الدولة لإيجاد حالة من التوازن بين الإنتاج والاستهلاك، وتبني أيضا جهاز الثمن وترك آليات السوق تأخذ مجراها لحل المشاكل الاقتصادية.